مجتمع

4 قتلى بهجوم مسلح على عائلة أردنية بلاس فيغاس

تعرضت عائلة أردنية في مدينة لاس فيغاس بولاية نيفادا الأميركية لفاجعة، عندما أقدم مواطن أميركي على اقتحام منزلها وفتح النار على من فيه قبل أن يحاول خطف أحد الأطفال. وأسفرت الجريمة عن مقتل 4 أشخاص، بينهم الأم والطفل والعاملة المنزلية (من جنسية غير أردنية)، والمهاجم الذي تبادل النار مع الشرطة، وإصابة الابنة. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنيين، ضيف الله علي الفايز، إنّ السفارة الأردنية في واشنطن تتابع حادثة إطلاق النار. (العربي الجديد)

لا حلول جدية بقضية الأسير ماهر الأخرس

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الخميس، أنه لا حلول جدية بشأن قضية الأسير ماهر الأخرس (49 عاماً) المضرب عن الطعام لليوم الثاني بعد المائة على التوالي، وأن ما يجري بحقه حتى اللحظة بمثابة تصفية وإعدام بطيء ممنهج، تُشارك فيه أجهزة الاحتلال بمستوياتها المختلفة. ويواصل الأسير الأخرس، وهو من بلدة سيلة الظهر جنوب جنين شمال الضفة الغربية، إضرابه عن الطعام وسط وضع صحي بالغ الخطورة، يتفاقم مع مرور الوقت، في ظل رفض الاحتلال الاستجابة لمطلبه، والمتمثل بإنهاء اعتقاله الإداري. (العربي الجديد)

فلنحمِ البيئة من الحروب

كان للحروب التي شهدها العالم تأثير كبير على البيئة. وفي أحيان كثيرة، كان التأثير طويل المدى. وبطبيعة الحال، يؤثّر على صحة المواطنين بشكل مباشر. من هنا، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 6 نوفمبر/ تشرين الثاني (الذي يصادف اليوم) من كل عام، اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية. وعلى الرغم من أن البشر يحصون خسائر الحروب بعدد القتلى والجرحى بين الجنود والمدنيين وبما تم تدميره من مدن وسبل الحياة، تبقى البيئة في كثير من الأحيان ضحية غير معلنة للحروب، إذ إن المواد السامة والخطيرة المستخدمة بالإضافة إلى أمور أخرى ساهمت في تلويث آبار المياه وإحراق المحاصيل وتسميم التربة. كذلك، تم قتل حيوانات لتحقيق مكاسب عسكرية، بحسب الأمم المتحدة.

ووجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ما لا يقل عن أربعين في المائة من الصراعات الداخلية خلال السنوات الستين الماضية كان مرتبطاً باستغلال الموارد الطبيعية، سواء أكانت موارد ذات قيمة عالية، مثل الأخشاب والماس والذهب والنفط، أم موارد نادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه. كذلك، يشير إلى أن فرص تأجج النزاعات تتضاعف إذا كانت مرتبطة بالموارد الطبيعية.

وتولي الأمم المتحدة أهمية كبرى لضمان إدخال العمل المتعلق بالبيئة في الخطط الشاملة لمنع نشوب النزاعات وصون السلام وبنائه.

(العربي الجديد)

(عبد الحميد حسباس/ الأناضول)

عائلات كويتيّة تعاني من الاكتئاب

الكويت ـ **خالد الخالدي**

تعيش العائلات الكويتيّة هاجساً كبيراً في ظلّ انتشار فيروس كورونا، وقد تغيّرت أنماط حياتها بشكل كبير نتيجة للإجراءات الوقائية التي فرضتها السلطات الصحية في البلاد، ومنها حظر تجوّل شامل لمدة تجاوزت الشهر، ثم حظر متقطع، بالإضافة إلى إغلاق بعض المرافق العامة وتعطيل الدراسة في المدارس والجامعات، ثمّ التحوّل إلى الدراسة عن بعد. كل ذلك أدى إلى تغيّر كبير في حياة العائلات إلى درجة دفعت عبد العزيز الظاهر، وهو معلّم كويتي، إلى القول إنه يشتاق بشكل كبير إلى روتين ما قبل تفشي فيروس كورونا.

يقول الظاهر إنّ وجود الأبناء المستمر في المنزل طوال تسعة أشهر، أي منذ توقف المدارس العام الماضي ثم الانتقال إلى الدراسة عن بعد، أثّر على أوضاعهم النفسيّة، ما انعكس على الأسرة بأكملها، خصوصاً أن الأطفال الذين كانوا يقضون جزءاً كبيراً من يومهم في المدرسة، باتوا يعيشون في عزلة عن العالم في منازلهم، وهو أمر غريب بالنسبة إليهم.

الآثار النفسية هذه لا تقتصر على الأطفال، بحسب عبد العزيز. فالعائلات غيّرت نمط حياتها بما يتوافق مع إجراءات الوقاية، وأصبحت النزهة العائلية قصيرة وتقتصر على بعض المطاعم والحدائق العامة مع اتخاذ كافة أساليب الوقاية. كما أن الزيارات العائلية تراجعت بنسبة كبيرة، خصوصاً في حال كان هناك كبار سن في العائلة، أو أصحاب أمراض مزمنة.

وتعيش فاطمة العنزي، وهي ربة منزل، خوفاً دائماً، إذ تعاني من أمراض مزمنة كالسكري والضغط والربو، وقد قللت من الزيارات العائلية، ما أثر على الوضع النفسي للعائلة. وتقول لـ «العربي الجديد»: «نعيش توجّساً. هناك حذر ونسعى إلى عدم الاختلاط مع الناس حتى مع عودة البلاد نوعاً ما إلى طبيعتها وفتح المطاعم والأسواق والإدارات الحكومية. ما يؤلمني أكثر هو خوف أبنائي من الخروج خشية أن يصابوا بالفيروس ونقله إليّ. أشعر وكأنني أمنعهم من التواصل مع الناس».

وبحسب قرارات وزارة الصحة الكويتية، فإنّ من يعاني من مرض مزمن يحصل على إجازة مفتوحة من العمل خوفاً من إصابته بالفيروس، وبالتالي ارتفاع احتمال موته، وهو ما استفادت منه فاطمة.

من جهته، يرى أحمد الكندري، وهو ممرض يعمل في مستشفى جابر، أكبر مستشفيات البلاد، أن فيروس كورونا غيّر نمط حياة العائلات في الكويت والعالم إلى الأبد. ويحكي عن تجربة عائلته لـ «العربي الجديد»، قائلاً: «وجبة الغداء العائلية تعتبر مقدسة منذ طفولتي وحتى اليوم. تجتمع العائلة المكونة من والدي ووالدتي وإخوتي تحت أي ظرف. ويحرص والدي على حضورنا بشكل كبير. لكن في ظل أزمة كورونا، وعملي وشقيقتي (طبيبة) في المستشفى، فإننا مضطرون اليوم لقطع التواصل مع والديّ بسبب تقدمهما في السن، والسلام عليهما من بعيد بين فترة وأخرى».

لكن خليل خالد، الباحث في علم النفس في جامعة الكويت، يقول لـ «العربي الجديد» إنّ كورونا حمل معه إيجابيات بالنسبة للعائلة الكويتية وربما العائلات حول العالم. وتحدث عن زيادة اللحمة بين أفراد العائلة الواحدة بسبب بقائهم مع بعضهم البعض، خصوصاً أيام الحظر الكلي، وقد تعرّف كثير من أفراد العائلات على بعضهم البعض وهو ما كان ليحدث سابقاً بسبب انشغال الكثير منهم واختلاف أوقات العمل».

أما فاطمة، وهي طالبة جامعية كويتية تعاني من الاكتئاب منذ سنوات طويلة، فتقول إن الأخبار المتلاحقة حول مدى سوء هذا الوباء عالمياً أدت إلى زيادة اكتئابها، حتى باتت تتردد عند طبيبتها النفسية أكثر من السابق. وتقول لـ «العربي الجديد»: «خلال فترة الحظر الكلي، كان لمرضي تأثير كبير على عائلتي، حتّى إنّهم باتوا قلقين عليّ بشكل كبير وتدهورت صحتهم النفسية نتيجة لذلك، ما أدى إلى منعهم لي من متابعة الأخبار والمؤتمرات الصحافية التي تعقدها وزارة الصحة حول فيروس كورونا.

ومنذ اليوم الأول لإعلان السلطات الصحية في الكويت إنهاء الحظر الجزئي، اتجه كثير من العائلات الكويتية إلى الأسواق والحدائق العامة للترويح عن نفسها، مع ملاحظة عدم التزام عدد من العائلات الكويتية بالإجراءات الوقائية، بحسب ما يقول الطبيب العامل في إدارة الصحة الوقائية بوزارة الصحة، سعود المطيري.

إهمال الاحتياطات

يقول الطبيب سعود المطيري لـ «العربي الجديد»: «كثير من الكويتيين اعتقدوا أن نهاية الحظر الجزئي تعني نهاية انتشار فيروس كورونا، فاهملوا الأخذ بالاحتياطات اللازمة مثل الكمامات والتعقيم، ما أدى إلى ارتفاع أعداد المصابين والوفيات داخل البلاد». يضيف: «نتفهم معاناة العائلات الكويتية نتيجة لتغير نمط حياتها، لكن الأهم هو الصحة العامة».

تحقيق

بدلا من أن تمنح الدولة اللبنانية هبة عراقية هي عبارة عن آلاف الأطنان من مادة الطحين، كان العراق قد تبرع بها إثر انفجار مرفأ بيروت، إلى المواطنين، عمدت إلى تخزينه في مكان لا يراعي الحد الأدنى من معايير السلامة، حتى بات غير صالح

الطحين العراقي

فضيحة جديدة برسم المسؤولين اللبنانيين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

جريمة جديدة ترتكبها الدولة اللبنانية بحقّ مواطنيها وعلاقاتها مع الدول الخارجية، تفضح مزيداً من الإهمال الوظيفي والعجز. لم تكتفِ السلطة بنهب أموال الشعب وتجويعه وتهجيره، فها هي تستمر في ممارساتها وسوء إدارتها، وقد عمدت إلى حرمان لبنانيين من مساعدات وهبات وصلت إليهم إبّان انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/ آب الماضي.

وفي التفاصيل، كشفت بلدية الغبيري (محافظة جبل لبنان) عن فضيحة طاولت هذه المرّة آلاف الأطنان من الطحين المقدّم كهبة من الحكومة العراقية في إطار المساعدات التي مُنِحَت للشعب اللبناني عقب انفجار مرفأ بيروت، بعد تخزينه في مستودعات مدينة بيروت الرياضية (مدينة كميل شمعون الرياضية) أسفل المدرجات وفي القاعات السفلية من دون أية مراعاة للشروط الصحية، حتى باتت عرضة للمياه والرطوبة والهواء.

ومُنع المراقبون الصحيون في بلدية الغبيري من الدخول إلى المستودع للكشف على المواد الغذائية والطحين المخزّن، بسبب عدم إعطاء وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال راوول نعمة التصريح اللازم للقيام بهذه المهمة. في هذا الإطار، يقول مصدر في بلدية الغبيري لـ «العربي الجديد»، إنّ «الطحين المخزن تعرّض بجزء كبير منه للتلف نتيجة سوء التخزين والتوضيب، ودخول الحشرات إليه. وربّما يكون قد أصبح غير صالح حتى قبل دخول مياه الأمطار إلى المستودع. حالياً، ننتظر الكشف عليه من قبل الخبراء وإجراء تحقيق لإظهار الوقائع كافة».

من جهته، نشر نعمة فيديو من داخل المستودع على حسابه على «تويتر»، قال فيه إنه تم «تخزين نحو 7000 طن من الطحين في المدينة الرياضية بشكل مؤقت وبسعي من الجيش اللبناني، وذلك لتوزيعه على مراحل على الأفران والمطاحن ليستفيد اللبنانيون من الهبة عبر زيادة وزن ربطة الخبز، مع أخذ كافة التدابير الوقائية الممكنة للحفاظ على الطحين». أضاف: «توضيحاً للصور التي يتم تداولها على وسائل التواصل الاجتماعي، فهي تظهر مواد تعرّضت للتلف أثناء عملية تفريغ ونقل البضائع».

ورداً على ما قيل عن منع دخول فريق سلامة الغذاء من بلدية الغبيري للكشف على الطحين في المدينة الرياضية، يوضح: «أولاً، لم يتواصل معي أحد. ثانياً، لم أصدر أي أوامر وأصلاً لست الجهة المنوطة بإعطاء الإذن. وثالثاً: نرحب بأي جهة رسمية تريد الكشف على سلامة البضائع لأنها تساعدنا بمهامنا وليس العكس»!

جرم الإهمال

من جهته، نفى مدير عام المنشآت الرياضية رياض الشيخة، في بيان، مسؤوليته عمّا حدث، مؤكداً أنه «لا علاقة لنا به، وأن الطحين مخزَّن لصالح وزارة الاقتصاد لمدّة 25 يوماً إلى حين توزيعه». في هذا الإطار، يقول المحامي علي عباس لـ «العربي الجديد»، إنّ المسؤولية الأساسية تقع على عاتق وزارة الاقتصاد التي ارتكبت جرم الإهمال الوظيفي، وقد تعاطت مع هذه المساعدات التي هي ملك عام، باعتبار أنها وصلت إلى الشعب اللبناني، بطريقة مخالفة للقوانين اللبنانية ومعايير السلامة. ولم يتخذ الوزير الاحتياطات اللازمة لعدم إلحاق الضرر سواء بالمواطن أو حتى علاقته مع دولة خارجية هي العراق، ولا سيما أن الثقة الدولية وحتى العربية، مفقودة بالدولة اللبنانية، وترجم ذلك في امتناع الدول الداعمة عن تقديم مساعدات مباشرة الى السلطات في لبنان، ووضعت جملة إصلاحات قبل أي خطوة لإنهاض البلاد اقتصادياً». ويستغرب عباس طريقة تخزين الطحين، واختيار مكان لا يتمتع بأبسط معايير السلامة، ولم يخضع منذ فترة طويلة للصيانة. يقول: «أكثر من ذلك، فهو غير صالح لوضع هذه الكميات الكبيرة من المواد الغذائية، باعتباره عرضة لدخول الهواء والمياه وحتى الحيوانات والحشرات. ولم يصر حتى إلى رشّ المبيدات. وكانت النتيجة تلف وخسارة مساعدات قدّمت إلى الشعب المنكوب في وقتٍ لم تقف الدولة إلى جانبه، ولم تقدم أية إغاثة أو مساعدات».

حُرِم اللبنانيون من هبة الطحين العراقية (حسين بيضون)

سوق سوداء

يرى عباس أنّ كل الاحتمالات مفتوحة، ومن ضمنها «صفقة بيع الطحين العراقي إلى السوق السوداء. وربّما يكون الطحين الموجود في المستودع عبارة عن مواد هي أصلاً غير صالحة. وربّما وضعت كميات قليلة من الطحين المقدم من الحكومة العراقية للتمويه. ببساطة، لا ثقة بالدولة اللبنانية وهناك فضائح سابقة مماثلة تجعلنا نشكّك بكل ما تفعله السلطة وإداراتها».

ويشير عباس إلى أنّ ما يعزز هذه الفرضية هو «عدم قيام الدولة بتوزيع هذه المواد على المواطنين. ولم نلمس أي زيادة في زنة ربطة الخبز. من هنا، على القضاء اللبناني أن يتحرّك ويشرف مباشرة على الملف من خلال إرسال خبراء للكشف على المواد قبل إخراجها من المستودع، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجريمة، وإلا فإنّ أي تقصير أو مماطلة هو بمثابة فضيحة ثانية، تماماً كما جرى التعامل مع انفجار مرفأ بيروت»، مشيراً إلى إخفاء الأدلة «في وقت ما زال المسؤولون يسرحون ويمرحون من دون توقيفهم أو استجوابهم».

بدوره، يسأل رئيس جمعية حماية المستهلك زهير برو: «متى يكف وزير الاقتصاد يده عن أموال وغذاء اللبنانيين»؟ مشيراً إلى أنّ «الهبة العينية العراقية التي هي عبارة عن طحين للفقراء تم تخزينها بقرار من الوزير نعمة والمديرية العامة للحبوب تحت مدرجات المدينة الرياضية. والنتيجة أن آلاف الأطنان من الطحين باتت عرضة للتلف نتيجة الرطوبة والمياه. كما أنها عرضة للتعفّن».

الإقامة الجبرية

يقول برو إنّ «جمعية حماية المستهلك طالبت القضاء مراراً بالتحقيق مع الوزير المعني ووزير الصحة أيضاً لمحاسبتهما على تبديد أموال اللبنانيين والآن خبزهم. نكرر دعوتنا للقضاء للقيام بواجباته، وإلا فما نفع هذا القضاء الذي حصل طيلة عقود على امتيازات لا حصر لها»؟ وتوجه الى اللبنانيين قائلاً: «كف يد وزير الاقتصاد وفرض سياسة دعم صحيحة أصبحا ضرورة ملحة. غرق البلد وما زال هؤلاء مصرين على السياسات نفسها. لماذا لا يضع اللبنانيون هكذا وزراء قيد الإقامة الجبرية»؟

إلى ذلك، تفاعل مواطنون وجمعيات ومنظمات غير حكومية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع هذه الفضيحة، معتبرين أنّ الدولة تستمرّ في مفاجآتهم يومياً، في ظل إهمالها المواطن وواجباتها تجاه الوطن والشعب، وممارساتها القائمة على الهدر والفساد، في وقت لا يتحرّك القضاء في وجه أي مسؤول سياسي، رغم هول الكارثة وحجم الجريمة المرتكبة بشكل صريح وعلنيّ.

وأشار ناشطون إلى أنّ وزارة الاقتصاد التي عجزت عن ضبط أسعار السلع والمواد الغذائية، ولم تتمكن من حماية المستهلك في وجه تجار العملة والسوق السوداء، أهدرت اليوم مساعدات هي حق للشعب، في ظلّ أسوأ أزمة اقتصادية ومعيشية تمرّ فيها البلاد، والتي يتحدّث عنها الوزير نفسه في كلّ مناسبة لاسيما معدّلات البطالة والفقر والجوع الذي يرتفع. ومع ذلك لم يقم بواجباته.

في السياق، تقدّمت مجموعة «الشعب يريد إصلاح النظام» ممثلة بالمحامين جاد طعمة، حسن بزي، هيثم عزو، مازن صفية، بيار الجميل، فرنسواز كامل، جوزيف وانيس، نجيب فرحات، مريم حمدان، والصحافي جوي حداد، بإخبار الى النيابة العامة المالية ضدّ كل من يظهره التحقيق من الوزراء والمديرين والموظفين والمسؤولين المعنيين، بجرم «الإهمال الوظيفي، والتسبب بإتلاف آلاف الأطنان من هبة الطحين العراقي المقدمة للحكومة اللبنانية لتوزيعها على فقراء الشعب اللبناني». واقتحم عدد من المواطنين وزارة الاقتصاد للمطالبة بمحاسبة المسؤول عن تخزين الطحين بطريقة مخالفة ومزرية.

يشار إلى أنه في 12 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كان نعمة قد استقبل القائم بالأعمال العراقي في بيروت أمين النصراوي، وكادر السفارة العراقية، وكادر الناقلة (بصرة) والمحمّلة بعشرة آلاف طن من الطحين، «كمساعدة للشعب اللبناني الشقيق على تجاوز آثار حادث انفجار مرفأ بيروت الأليم وتجاوز الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمرّ بها لبنان»، على حدّ قول النصراوي.

> كل الاحتمالات مفتوحة، من بينها بيع الطحين العراقي للسوق السوداء

> كف يد وزير الاقتصاد وفرض سياسة دعم صحيحة أصبحا ضرورة ملحة

7000
طن من الطحين تعرّض جزء كبير منه للتلف جرى تخزينه في مدينة بيروت الرياضية

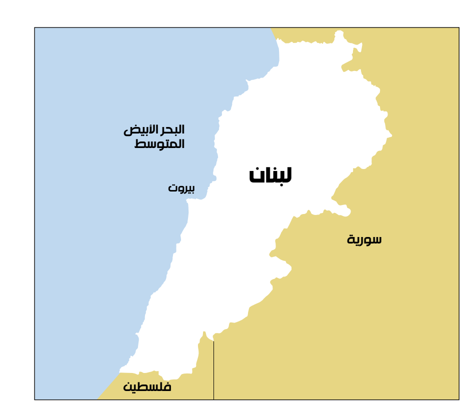

«الأونروا» تستغني عن نحو 150 معلّماً في لبنان

في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان بشكل عام والمخيّمات الفلسطينية بشكل خاص، شكل قرار «الأونروا» عدم تجديد عقود العمل مع 150 معلماً مياوماً صدمة لهؤلاء، وقد باتوا عاطلين عن العمل

يتظاهرن ضد إجراءات «الأونروا» (العربي الجديد)

انتصار الدنان

في قرار مفاجئ، استغنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في لبنان عن مائة وخمسين معلّماً مياوماً، بحجة اعتماد التعليم المدمج (يجمع ما بين الحضور الفعلي والتعليم عن بعد)، ما يعني حرمان مائة وخمسين عائلة فلسطينية من مصدر دخلها. ويأتي هذا القرار في ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية في لبنان، من جراء ارتفاع سعر صرف الدولار وتفشي جائحة كورونا، الأمر الذي أثر بشكل كبير على المخيمات الفلسطينية في لبنان التي تعاني أصلاً من أزمات معيشية. وفي ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية، عمدت عائلات عدة إلى نقل أطفالها من المدارس الخاصة إلى مدارس «الأونروا».

ويرى المعلّمون المستغنى عنهم أن ما حصل جريمة تزاد إلى الجرائم التي تمارسها الأونروا بحق الفلسطينيين، علماً أن لديهم من الكفاءة والخبرة في التعليم ما يؤهلهم للتثبيت. في هذا الإطار، تقول المعلمة منى عمر الخضر، وهي خريجة دار المعلمين في كلية سبلين للتدريب التابعة للأونروا: «منذ عام 2010 وحتّى لحظة الاستغناء عنا، وأنا أعمل بنظام المياومة، علماً أنه يحق لي أن أكون مثبتة. في بداية العام الدراسي الحالي، وُعدت بالتثبيت. لكنني فوجئت، كما العديد من المعلمين الذين كانوا موعودين بالتثبيت، بأن اسمي ليس حتى ضمن أسماء المعلمين المياومين. وعليه، نطالب الأونروا بإعادة النظر في هذا القرار لما فيه من إجحاف بحقنا كوننا معلمين قدامى».

من جهتها، تقول معلمة اللغة العربية حنان ديب أبو حمدي: «عملت مدرّسة للغة العربية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) لمدة أربع سنوات. وفي عام 2009، انتقلت لتعليم الصف التاسع أساسي في إحدى المدارس التابعة للأونروا في مدينة صيدا (جنوب لبنان)». وتوضح: «تابعت دراستي الأكاديمية وحصلت على درجة الماجستير من الجامعة اللبنانية، كما أنني أشارك في تصحيح امتحانات الشهادتين المتوسطة والثانوية التابعة لوزارة التربية اللبنانية. لكن اليوم، بت من دون عمل بعد قرار الأونروا الاستغناء عنا كمعلمين مياومين والمماطلة في تثبيتنا». تضيف: «ما أريده اليوم أن تعيد الأونروا النظر في هذا القرار الذي حرمنا من عملنا، وحرمنا من المردود المالي الذي كان يعيننا. كما أنه في قرار الاستغناء عنا إجحاف بحق التلاميذ الذين سيعانون المزيد من الضغوط بسبب عدم وجود الكادر التعليمي الكافي».

أما نيرمين قبطان، وهي معلمة لغة إنكليزية، وخريجة دار المعلمين في كلية سبلين للتدريب، فتقول: «منذ سبع سنوات وأنا أعمل في مدارس الأونروا بشكل يومي. وبعد مضي هذه السنوات، جاء قرار الاستغناء عنا. وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة، ومع بدء العام الدراسي، أطالب الأونروا بتثبيتي في قطاع التعليم وتثبيت جميع المعلمين المياومين، علماً أنه لنا الحق في التثبيت إذ لدينا شهادات على غرار زملائنا الذين تم تثبيتهم منذ مدة. كما أطالبهم بإلغاء قرار استثنائنا هذه السنة من العمل، وحرماننا من الأمان الوظيفي».

أما الأستاذ علي أيوب، والذي يُدرّس كيفية استخدام الكمبيوتر، فيقول لـ «العربي الجديد»: «كان اسمي قد أُدرج على لوائح التثبيت منذ عام 2008 وحتى عام 2019. وبدلاً من تثبيتي، لم أُستدعَ للعمل هذا العام. ويبدو أن الأونروا استغنت عن خدماتنا أنا وغيري من المعلمين البالغ عددهم مائة وخمسين معلماً، علماً أننا جميعاً حائزون على شهادات جامعية ولدينا خبرة طويلة في التعليم في مدارس الأونروا». يُتابع: «على الرغم من وجود صف مجهز بالكمبيوترات، إلا أنه لم يتم تعليم هذه المادة».

وعن تجربة التعليم عن بعد، يقول: «كان هناك ضعف في التواصل بين التلاميذ والمدرسين، لأن التلاميذ وأهلهم لا يعرفون استخدام الكمبيوتر. بالتالي، يجب أن تعيد الأونروا النظر في سياساتها لإعادة تفعيل هذه المادة، بعدما أثبت وباء كورونا أن الناس تحتاج إلى التكنولوجيا. لذلك، أطالب الأونروا بإعادة النظر في القرار الذي اتخذته بحق المعلمين المياومين، وخصوصاً أن القرار جعلنا عاطلين عن العمل، علماً أن هناك شواغر في غالبية المدارس».

في المقابل، تقول المتحدثة الإعلامية باسم الأونروا في لبنان هدى السمرا، إن الأستاذ المياوم هو الذي يعمل بحسب عقد لا يكون طويل الأمد، وبحسب الحاجة إليه. تضيف: «عمدنا إلى توظيف المعلمين بعقد مؤقت لأنه كانت لدينا شواغر. ومع انتهاء العقود المبرمة معهم بصفة معلّمين يوميين خلال العام الدراسي الماضي، لم نجدد العقود هذا العام لعدم حاجتنا إليهم».

إلا أنها تعود وتقول إنه «قد نحتاج إلى إبرام عقود جديدة مع معلمين مياومين هذا العام، لكننا لا نعلم العدد حتى اللحظة».

> الأونروا استغنت عن خدماتنا علماً أننا حائزون على شهادات جامعية

> في قرار الاستغناء عنا إجحاف بحق التلاميذ الذين سيعانون من الضغوط

«العربي الجديد» تُحاور بطل هجوم النمسا أسامة جودة

لا يقتصر ما فعله أسامة جودة خلال الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له النمسا، على إنقاذ حياة شرطي، بل أسهم في تغيير الصورة النمطية عن اللاجئ بعض الشيء، وهو الذي تعرّض سابقاً للعنصرية

أمجد ياغي

بعدما كرّمت الشرطة النمساوية الشاب الفلسطيني المتحدّر من بلدة جباليا شماليّ قطاع غزة، أسامة جودة (23 عاماً)، لإنقاذه حياة ضابط نمساوي خلال الهجوم الإرهابي الذي شهدته النمسا ليل الاثنين الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي، والذي أدى إلى سقوط خمسة قتلى، من بينهم منفذ الهجوم، وإصابة 22 آخرين، حاورت «العربي الجديد» أسامة الذي يعيش في النمسا منذ عام 2013.

كان عمر أسامة ثلاث سنوات حين اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000. وحين كبر، شهد الاجتياحات الإسرائيلية لبلدته جباليا، وعانى وأسرته ظروفاً معيشية صعبة، في ظل الحصار الإسرائيلي، إلى أن ترك والده البلاد بحثاً عن حياة أفضل لأبنائه، ليصل إلى النمسا عام 2010. يقول إن شجاعته التي قادته إلى إنقاذ الضابط مستمدة من غزة، هو الذي عايش الحرب الإسرائيلية الأولى عام 2008 ـ 2009 والثانية عام 2012. ويوضح لـ«العربي الجديد»: «غزة جعلت منا رجالاً. لم أكن خائفاً خلال إنقاذه، على الرغم من الخطر وإطلاق النار. فقد عشنا تجارب شبيهة، بل إنّ ما عشناه كان أخطر. كانت الطائرات الإسرائيلية تحوم فوق رؤوسنا وتقصف أينما شاءت».

يروي: «لحظة الهجوم الإرهابي، كنتُ أقف بعيداً عن الشرطي خمسة أمتار. شعرت بالصدمة لأنني لم أختبر أمراً مماثلاً منذ جئت إلى النمسا قبل سبع سنوات، لكنني تذكرت الحروب التي عشتها في غزة. طلب مني شرطي العودة إلى الوراء لأن الوضع خطير، لكنني أصررت على البقاء، وتوجهت لإسعاف الشرطي، وسحبته إلى مكان آخر حتى لا يصاب مرة أخرى، وخصوصاً أن ما حدث كان مقلقاً».

يقول إنه نزع قميصه وربط قدم الشرطي حيث أصيب بطلق ناري لإيقاف النزف، وأخبر الشرطي الآخر بأنه سيرافقه إلى المستشفى. وحين علمت الشرطة في فيينا بما فعل، عمدت إلى تكريمه صباح اليوم الثاني وأهدته النيشان الذهبي.

كان أسامة قد سافر إلى النمسا بعد حصول والده على الإقامة الدائمة عام 2013، ليحصل بدوره على الإقامة الدائمة بعد عام، علماً أنه يواجه صعوبة في الوقت الحالي للحصول على الجنسية، إذ تشترط الدولة أن يعمل 40 ساعة في الأسبوع، وأن يتقن اللغة الألمانية قبل التقدم بطلب الحصول على الجنسية.

حاله حال الكثير من اللاجئين، واجه مواقف عنصرية. يذكر أنه عمل فنيّاً كهربائياً في إحدى الشركات النمساوية، إلا أنه تعرض للتمييز والعنصرية لأنه يحمل اسم أسامة، وهو الاسم الذي كان يذكّر الناس بأسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة. ولم يكن صاحب العمل والموظفون يعاملونه بأسلوب جيد، إلى أن فُصل من العمل. يضيف: «نُعتُّ ببعض العبارات العنصرية، مثل يا لاجئ ويا مهاجر، ما جعلني أشعر بضيق. لكنني كنت أجيبهم بأن النمسا بلدي، فإن لم أعجبكم يمكنكم الخروج منها». يتابع: «يدرك الجميع أن غزة منكوبة، وظروفها الاقتصادية والسياسية صعبة جداً، فأحببت أن أنقل صورة جميلة عن العرب والمسلمين، وخصوصاً في ما يتعلق بحياتنا الاجتماعية وتقاليدنا. عشت حياة جميلة في غزة، لكن الحرب الإسرائيلية أثرت علينا».

ما فعله أسامة يندرج تحت مظلة الإنسانية التي تربى عليها داخل أسرته منذ كان في غزة. عندما سافر، عرف تعدد الأديان والأعراق. تقبّل الجميع، وصادق من استطاع، وقد اعتبر النمسا بلده الثاني. يشار إلى أن والده أستاذ جامعي وشاعر يدعى خالد جودة (44 عاماً). لا يخفي الأخير أنه كان يشعر بخوف شديد على ابنه خلال التنقل بين المدن النمساوية. لكن حين عرف بما فعله، شعر بالفخر، مشيراً إلى أن التكريم كان من أهم اللحظات التي عاشتها الأسرة في النمسا. يقول لـ«العربي الجديد»: «هذا الموقف قلب حياتنا، فالعشر سنوات في كفّة، وهذا الموقف في كفّة، وقد نجحنا في ترك أثر إيجابي لدى الناس. هذا الموقف بلسم جراحنا. كثيرون حيَّوا أسامة بعد الحادثة، حتى الضباط في الشارع. تغيرت النظرة إلينا كلاجئين ومهاجرين يرغبون في الأمان وأن يعاملوا بإنسانية».

كذلك، كرّم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أسامة من خلال السفارة الفلسطينية في العاصمة النمساوية فيينا، ومنحه وساماً تقديراً لشجاعته، إذ ساهم في إبراز صورة الفلسطيني الذي يقاتل الإرهاب ويحمي الناس. وأجرت العديد من المحطات الإعلامية النمساوية والدولية مقابلات معه بعد الحادثة، كما يقول الوالد، ما سيُسهم في تحسين صورة اللاجئين في أوروبا.

خلال تكريمه في السفارة الفلسطينية (العربي الجديد)

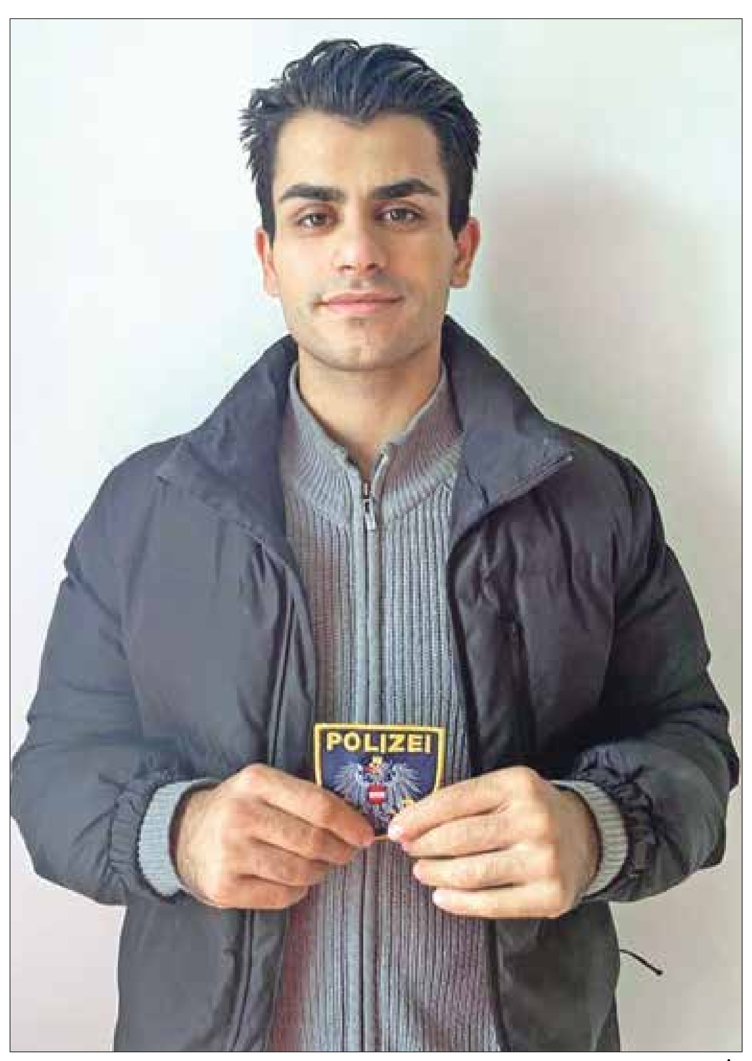

يشعر بالانتماء إلى النمسا (العربي الجديد)